التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠٠٥

الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية

ihrsusa@yahoo.com

www.ihrsusa.com

تمكنت الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية، من رصد العديد من الظواهر السلبية والممارسات غير القانونية في عمل أجهزة الدولة العراقية خلال عام ٢٠٠٥ .نلخص أبرز هذه الظواهر، والتجاوزات، والممارسات السلبية بالنقاط التالية:

أولاً: موضوع الفساد الإداري

لاشك أن موضوع الفساد الإداري في الدولة العراقية، أصبح اليوم حديث الناس، وشغلهم الشاغل، كما أصبح هذا الموضوع فقرة ثابتة في افتتاحيات الصحف العراقية، إذ تكاد تصبح هذه المشكلة، لأهميتها، وخطورتها جزءً من آلية العمل الروتيني، واليومي في دوائر الدولة العراقية، وإذا لم توضع الحلول المناسبة، والمعالجات السريعة لأجتثاث هذه الآفة، فأن إحتمالات تدمير البنية التحتية للدولة العراقية تدميرا تاما أمر مؤكد، فالفساد الإداري يمشي في جسد الدولة اليوم، لذا يجب أن يدق ناقوس الخطر بقوة لتنبيه الجميع.

ثانياً: الغياب الكبير لعدد غير قليل من أعضاء الجمعية العمومية عن إجتماعات البرلمان

لقد أصبح غياب أعضاء الجمعية الوطنية عن جلسات البرلمان، سواء الإجتماعات الدورية، أو الإستثنائية، أمرا واضحا ومكشوفا، وقد تجلى ذلك بخلو عشرات المقاعد والكراسي المخصصة للأعضاء في قاعة البرلمان، حيث تظهرها كاميرات التلفزيون وهي شاغرة من أصحابها تماما، ومن المؤسف أن نقول، بأن بعض الأعضاء "وخاصة الشخصيات النافذة في القوائم والكتل البرلمانية" لم يحضر أي اجتماع، أو جلسة من جلسات البرلمان منذ انبثاقه، وحتى انتهاء أعماله.

ثالثاً: إعتقال عدد من المسؤولين العراقيين من قبل القوات المتعددة الجنسيات

لاشك أن أغلب العراقيين، من كان في الداخل، أو في الخارج، قد سمع الكثير عن حالات الاعتقال، والتوقيف والحجز، التي حدثت لبعض المسؤولين العراقيين، على يد القوات المتعددة الجنسيات، والمؤلم في الأمر، إن من بين هؤلاء المسؤولين شخصيات رسمية مهمة وفاعلة في الدولة العراقية الحالية، كالوزراء، وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية التي تشرف على متابعة قضايا الإرهابيين، والمجرمين،وكذلك بعض أعضاء الجمعية العمومية المنتخبين، وهو أمر يدعو للمناقشة والسؤال، والمتابعة مع قيادات هذه القوات، والتفاهم مع آمريها، من أجل وضع آلية صحيحة للتعامل مع هكذا حالات، باعتبار أن مواصلة هذه الإنتهاكات، هو إهانة للدولة العراقية.

رابعاً:إعتقال النساء العراقيات مع أطفالهن

يقيناً أن كل مذنب يحاسب بذاته على ذنبه، ولا يحاسب غيره قط على ذلك الذنب، مهما كان الذنب كبيراً، ومهما كانت علاقة المذنب بمن حوله، إذ لا يجوز أن يعتقل أقارب المتهم، على خلفية ما ارتكبه الجاني، مهما كانت درجة القرابة بينهم، وإذا كان النظام الدكتاتوري الصدامي البائد قد أشاع مثل هذا السلوك الشائن، والظلم الفاحش في سنوات حكمه القاهرة، فأن على الحكومة الديمقراطية الجديدة إن تقضي على هذه الحالة المؤلمة من الجذور، لا أن تعممها ثانية، فإعتقال الأطفال الرضع مع أمهاتهم في السجون العراقية اليوم، أمر غير مقبول، كذلك اعتقال أقارب المتهم، وخاصة زوجته، للضغط عليه، وأجباره على التعاون في التحقيق، أو الانخراط في مشروع السلطة بالإكراه، هو أمر معيب ومخجل، ويقع خارج السلوك المدني والإنساني المتحضر.

خامساً: غياب الشروط الصحية عن المعتقلات والسجون العراقية

يتحدث الكثير من المعتقلين المطلق سراحهم من المعتقلات والسجون العراقية اليوم، وكذلك ممثلو منظمات حقوق الإنسان، ووسائل الأعلام العراقية والعربية والعالمية أيضا، عن سوء الظروف الإنسانية، وغياب الشروط الصحية عن المعتقلات والسجون والمواقف العراقية الحالية، من حيث التهوية الصحية، والماء الصالح للشرب، وكذلك نوعية الغذاء، ونظافة الحمامات، وتوفير المراوح في الصيف، والتدفئة في الشتاء، ناهيك عن غياب النظافة في هذه السجون عموما، بخاصة وأن أغلب هذه السجون مكتظة بأعداد كبيرة من الموقوفين والسجناء العراقيين، وغير العراقيين أيضا، أن عدم الاهتمام بنظافة السجون والسجناء، وعدم توفير الشروط الصحية الملائمة، هو حتما أخلال واضح وصريح بحق المواطن في العراق، وكذلك نشيرالى ما يتعرض له بعض المعتقلين والسجناء اليوم، من حالات تعذيب جسدي ونفسي تسببت في موت وإعاقة الكثير منهم، وهذا الأمر يتنافى مع مباديء حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

سادساً: أطالة فترة الاعتقال والتوقيف لعدد كبير من الموقوفين العراقيين

لاحظت جمعيتنا عبر مفاصلها في العراق، بأن هناك تأخيرا واضحا في عملية التحقيق، وكذلك في إنجاز وإنهاء الأوراق التحقيقية للمتهمين، سواء من جهة عدم إرسال هذه الأوراق إلى المحاكم، والتباطؤ في إرسالها، ومحاولة تأخيرها عمدا، مما يسبب إجحافا للموقوفين، وتجاوزا على حقوقهم التي يضمنها الدستور والقوانين الإنسانية، بخاصة أولئك الموقوفين الذين لم تثبت عليهم التهم والجنايات، واللافت أن الأمر قد وصل إلى أن يموت بعض المتهمين في المعتقلات والمواقف، قبل إن تصل أوراق أطلاق سراحهم لعدم ثبوت الأدلة ضدهم، وهذا أمر يخالف الشرائع السماوية، ويعاكس القوانين الأرضية المعمول بها.

سابعاً: إقتحام البيوت، وإعتقال المواطنين دون أذن من القضاء

تحدث العراقيون اليوم عن الكثير من التجاوزات والانتهاكات اللاانسانية، التي ترتكبها بعض أجهزة الشرطة والجيش، ضد المواطنين العراقيين، بخاصة في موضوعة اقتحام الدور السكنية، وإرهاب العوائل، لاسيما الأطفال والنساء، وكذلك اعتقال المواطنين دون أذن من القضاء العراقي، وهذا أمر يقع خارج القانون، والدستور، كما يعد انتهاكا صريحا، وخرقا واضحا، لواحد من أهم حقوق المواطن العراقي، ذلك المواطن الذي أنهكته التجاوزات البوليسية، والانتهاكات الأمنية السابقة.

ثامناً: تهديد الناشطين في المنظمات المدنية والإنسانية، والعاملين في وسائل الإعلام

المؤسف في الوضع العراقي اليوم، هو ما يتعرض له الناشطون في منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وكذلك العاملون في وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، من أذى وتهديد، واعتقال، بل وحتى عمليات اغتيال، وأننا إذ نشير إلى هذه القضية بأسى وحزن، فأننا ندين بشدة هذه العمليات، سواء ما يأتي على يد الأجهزة الرسمية للدولة، أو ما يأتي على يد عصابات الإرهاب، والتكفير، وكذلك المجموعات الإجرامية، لذا فأن حماية هذه العناصر النشيطة والفاعلة في الساحة العراقية أمر ضروري.

تاسعاً: موضوع الأغذية الفاسدة والرديئة المستوردة

لاشك أن هذه المشكلة لاتقل خطورة عن المشاكل الأمنية، والإنسانية الأخرى، خاصة وأنها تتعلق بمعيشة المواطنين، وحاجاتهم الحياتية مباشرة، فأي ضرر عظيم ستسببه نتائج هذه المشكلة الخطيرة، لو لم يتم معالجتها بشكل حاسم وقاطع، ضررها سيكون، ليس على حياة الناس فحسب، بل وعلى مستقبل العلاقة بين مؤسسات الدولة، والقطاع التجاري من جهة، وبين المستهلك العراقي من جهة أخرى، لاسيما وأن تحسن الوضع المادي للمواطن العراقي بعد سقوط النظام الصدامي، قد دفعه للتوجه نحو تحسين مفردات حياته المعيشية، خاصة في الجانب الغذائي، وفجأة يجد هذا المواطن نفسه أمام ابتزاز آخر، وحصار معيشي جديد، هو أسوأ من سابقه ابتزازا وحصارا، وذلك عبر إطعامه الأغذية المستوردة الفاسدة، إذ أن فساد الأغذية المستوردة، يقابلها ضعف ورداءة المنتوج الوطني، سوف يحرم المستهلك العراقي حتما من استحقاقه المعيشي، أسوة بأي فرد آخر في الدول المجاورة، خاصة الدول التي تتماثل مع العراق في مواردها المالية الكبيرة، ومن هنا فأن جمعيتنا تطالب الحكومة العراقية، لاسيما الأجهزة المسؤولة، بضرورة توفير الأغذية الجيدة، والسليمة، وحماية حياة المواطن العراقي من جشع بعض المسؤولين في الوزارات المختصة، وكذلك بعض التجار ومعاقبة جميع المسؤولين عن ذلك.

عاشراً: البطالة، وتأثيرها على مستقبل العراق

لقد تعرض شعبنا العراقي، وبسبب سياسة النظام السابق، الى مشاكل سياسية واقتصادية وأمنية ومعيشية كثيرة، ولعل مشكلة البطالة التي استفحلت في السنوات الأخيرة، أي بعد قرارات الحصار الدولي، واحدة من أهم هذه المشاكل، ليس لأنها تتعلق بمعيشة المواطن، وتوفير أسباب رزقه فحسب، بل ولأن البطالة بحد ذاتها ارض خصبة لأغلب الأمراض والآفات الاجتماعية والنفسية في كل المجتمعات البشرية، وهي أيضا، سبب مهم من أسباب الجريمة، لذلك انتشرت في العراق، عبر السنوات العشر الأخيرة، جرائم السرقة والاحتيال، وتزوير العملة، والسطو المسلح وغيرها من الجرائم التي لم يكن يعرف المجتمع العراقي بعضها من قبل، ويقينا إن قضية البطالة التي ضربت نتائجها اليوم، جوهر المجتمع العراقي، هي أرث ذلك النظام ومخلفاته، وهي أيضا الرهان الذي يراهن عليه أعداء العراق، خاصة الإرهابيون، لإستغلال ظروف الشباب العاطل إستغلالا عدوانيا، وسياسيا سلبيا ضد العملية السياسية الديمقراطية الجديدة، لذلك فأن معالجة هذه المشكلة، معالجة صحيحة وجادة، سوف تغلق الباب بوجه أعداء العراق المتربصين بأمنه وسلامته ومشروعه الديمقراطي.

أحد عشر: الطفولة، ورعاية الأطفال

لعل الأطفال في العراق، هم أكثر الشرائح الاجتماعية تضررا، وأشدهم تعرضا لنتائج الاضطراب السياسي والأمني والاقتصادي الحاصل، باعتبار أن الأطفال مرتبطون عادة ببرامج رعاية الدولة، وأن مستقبلهم متصل بعجلة الإدارة الحكومية، فهم يقيناً ليسوا مثل الكبار المتحررين من القيود العائلية، والمعيشية، والدراسية، والترفيهية، لذا فأن ما حصل ويحصل اليوم في العراق من أمور سلبية، أو ايجابية ينعكس حتما على أحوال الأطفال، وعلى قضية الطفولة، لذا يجب على الدولة الجديدة، رعاية هذه القضية رعاية خاصة، والعناية، والاهتمام بأقصى درجات العناية بالأطفال العراقيين، وتوفير كل أسباب اللهو والفرح والسعادة لهم، بخاصة وقد حرموا منها طويلا، كذلك يتوجب على الحكومة الجديدة توفير مستلزمات التربية الصحيحة، والتعليم المنهجي والعلمي، والاهتمام بصحة الأطفال، وتوفير البرامج العلمية والصحية والترفيهية المفيدة، وأبعاد شبح الخوف والقلق والبؤس والحرمان، الذي لازم الطفولة العراقية، ورافقها لعشرات السنين. كما يجب وضع آلية تشريعية صارمة، لمحاربة العنف المستخدم ضد الأطفال، حماية للطفولة، وضمانة لمستقبل العراق.

اثنا عشر: مشكلة أقارب المسؤولين ونفوذهم في أجهزة الدولة

يتحدث العراقيون اليوم في كل مكان، عن ظاهرة هي ليست جديدة بشكل تام، بقدر ما هي ظاهرة قديمة، كانت تتمثل سابقا، بسلطة العائلة الحاكمة، وأفراد العشيرة، والقرية حصراً، فتجددت وتطورت في ظل الظروف الجديدة، إذ توسعت هذه الظاهرة، لتصل وتشمل اليوم أغلب أقارب المسؤولين في الدولة العراقية، حتى أصبح هذا الأمر ظاهرة خطيرة تهدد مستقبل المشروع الديمقراطي برمته، كما تهدد جميع مؤسسات الدولة، فقد تحول "وللأسف الشديد" بعض أقارب المسؤولين العراقيين اليوم إلى إخطبوط ، تمتد أذرعه إلى كل مفاصل الدولة، فهم يسيطرون على الخطوط المهمة والحساسة، وكذلك مراكز العصب في الدولة الجديدة، مستغلين بقوة أقاربهم لكل ما يمكن استغلاله، ببشاعة منقطعة النظير، فلا يصعد أو ينزل، نسغ في شجرة الدولة، بدون تدخلهم واستغلالهم، حتى أصبح بعضهم اليوم من أصحاب المليارات، وهو الذي لم يكن بالأمس يملك شيئا، لذلك يجب وضع قوانين خاصة لمراقبة المسؤولين، ومنع امتداد نفوذ أقاربهم، بعيدا عن المحسوبية والمنسوبية، إضافة إلى معاقبة كل من يهين، أو يعتدي على موظف في الدولة، خاصة بعد انتشار ظاهرة اعتداء أقارب المسؤولين على موظفي الدولة، لاسيما العاملين في وسائل الأعلام، ووزارات الصحة، والبلديات، إضافة إلى بعض المحافظات، لذا يجب متابعة هذه المشكلة، بل وأجتثاثها من أرض المجتمع العراقي.

ثالث عشر: ظاهرة أطلاق الأعيرة النارية من قبل الشرطة والحرس الوطني

يؤسفنا أن نشيرالى قضية، كان يمكن أن لا نشير لها في تقريرنا هذا، لو لم تكن لها آثار سلبية عميقة، ونقصد بذلك قيام بعض أفراد الشرطة والحرس الوطني، باطلاق الاعيرة النارية في الهواء، من اجل فسح المجال لمرور أرتالهم العسكرية في المناطق السكنية المزدحمة، وقد تسببت هذه الممارسات الخاطئة بإصابة العديد من المواطنين الأبرياء واستشهاد البعض الأخر وهو نائم في بيته، اومنهمك في محل عمله، وأن ما يزيد الأمر ألما وحزنا، أن تأتي هذه الحوادث، والاعتداءات من قبل أجهزة واجبها حماية المواطن، لا الاعتداء عليه، وتوفير الأمن والطمأنينة للمجتمع، لذلك فأن الإلتفات لهذا الأمر الخطير من قبل قيادات الدولة، خاصة وزارتي الداخلية والدفاع، بات أمرا ضروريا لا يمكن التغاضي عنه مطلقا.

رابع عشر: استخدام العنف والقوة في مواجهة التظاهرات السلمية

لاحظت جمعيتنا، وبشكل مؤسف، اتجاه بعض أجهزة الجيش والشرطة في العراق، إلى استخدام العنف والقوة، والقسوة المفرطة، التي تصل لحد القتل أحيانا، لفض التظاهرات السلمية، ولم تكتف هذه الأجهزة بالتصدي للمتظاهرين، بل راحت تشتبك معهم بكل أنواع الأسلحة، وقد تجلى ذلك بوضوح، في مواجهة التظاهرات السلمية التي حصلت في محافظتي الناصرية وديالى، وسقوط عشرات القتلى والجرحى نتيجة لهذه المواجهة العنيفة، على الرغم من أن الدستور، والقانون العراقي الجديد، يمنحان المواطنين حق التظاهر، وحرية التعبير دون منع أو مسائلة. إننا إذ ندين هذه الأعمال غير الديمقراطية، فأننا نتمنى أن لاتتكرر مثل هذه المواجهات مستقبلا، فالأساليب البوليسية، لا تؤسس لدولة ديمقراطية كما يتمناها العراقيون الأحرار.

خامس عشر: تفشي الرشوة والوساطة، والتزكيات الحزبية

يعتبر العراقيون مشكلة الرشوة والوساطة والتزكيات الحزبية في التعيين، هي من أخطر الظواهر التي يتعرض لها المجتمع العراقي، بخاصة وقد وصل الأمر، إلى عدم الموافقة على تعيين أي شخص لا ياتي بتزكية من احد الأحزاب، أو أحدى الشخصيات الرئيسية في هذه الأحزاب، ولم تستثن من ذلك أدنى الوظائف، أو أصغر التعيينات، سواء أكانت في دوائر الدولة، أو في أجهزة الجيش والشرطة، أو في غيرها. أن هذه القضية تذكرنا بالإرث البعثي البغيض، وباشتراطات التزكية الحزبية البعثية المقيتة، التي لم يكن لأحد المرور إلى وظائف الدولة، أو مقاعد الدراسة، أو القبول في الكليات العسكرية دونها قط، لذا يجب أغلاق هذا الملف المعيب والمخجل، من عموم الملفات العراقية الجديدة.

سادس عشر: التزوير والأختراقات الانتخابية

تعرضت العملية الانتخابية الأخيرة للجمعية الوطنية العراقية، إلى طعون كثيرة، لعل من بينها عمليات التزوير، والضغوط الواسعة في عمليات الانتخاب، وما رافق ذلك من عمليات إرهاب، وصل بعضها لحد الاغتيال الشخصي، كما حصل في محافظات العمارة، والحلة، وبغداد، ناهيك عن استخدام الرموز الدينية في عمليات الدعاية والإعلان عن القوائم الانتخابية، ولا نذيع سرا لو قلنا بان عملية التزوير الحاصل في بعض المحطات الانتخابية قد تجاوز المتوقع، إذ اكتشف فريق التحكيم الدولي بنفسه حالات تزوير حصلت في مائتين وسبعين محطة انتخابية، عدا تلك التي لم يتم اكتشافها، ويقينا إن اكتشاف مثل هذا العدد الكبير من حالات التزوير، ومن قبل فريق غير عراقي، وهذا يسيء كثيرا للصورة الديمقراطية والحضارية العراقية، ولم تتخذ الدولة إي إجراءات بحق المسؤولين عن هذه التجاوزات، سواء من قبل الأجهزة المسؤولة في الحكومة العراقية، أو من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات.

سابع عشر: المرأة وتحرير نصف المجتمع

تعتبر المرأة نصف المجتمع، ومن البديهي أيضا أن بلادنا تسعى لتحقيق التقدم والحرية، والديمقراطية، حالها حال البلدان المتطلعة للمستقبل، حتى أصبحت كلمات الحرية والديمقراطية والمساواة، قاسما مشتركا لكل برامج المنظمات والأحزاب والقوى الوطنية والسياسية، لذلك نجزم بأن أي عملية تحررية في العراق، تظل منقوصة دون تحرير المرأة العراقية، إذ كيف يمكن تحرير مجتمع ما، ونصفه مكبل بالقيود، وكيف يمكن تحرير واقع ما، ونصف هذا الواقع مقموع ومضطهد؟!، لذا فأن تحرير المرأة من القيود القانونية المتخلفة، والنظرة التسلطية الذكورية، وكذلك القيود الاقتصادية، والقوانين الاجتماعية، شرط هام وضروري لتحقيق الديمقراطية، والعدالة والحرية، والمساواة، ويجب أن يبدأ العمل بتحرير المرأة من البيت أولا، ثم المدرسة، والمعمل، والحقل، والمؤسسة، حتى يصل إشعاع الحرية إلى كل شبر من واقع مجتمعنا العراقي المتطلع للحياة والحرية، على أن يرافق تحرير المرأة حملة تنويرية، وتثقيفية وطنية شاملة، تحدد وتؤطر عبرها ضوابط هذه الحرية، فالحرية بلا ضوابط، ومحددات، وأطر لازمة، تصبح مشروعا منفلتا، يأتي بالضرر الكبير على الهدف المرسوم له، ويحمل معه أسباب موته، فكلنا يعي إن الحرية بلا وعي وأدراك، وبلا ضابط ورابط أخلاقي، سوف تنتج عكسا في مسارها الوطني، وتؤثر سلبا في مجراها الاجتماعي، فكلما أهملت ضوابط هذه الحرية، وشروط نجاحها، كلما انحدرت نحو الهاوية، لذا يجب الانتباه لذلك انتباها واعيا، وبذلك نستطيع أن نؤمن للمرأة مستقبلها المنشود.

ثامن عشر: الإرهاب

كشفت التقارير والإحصائيات في وزارات الدفاع والداخلية والصحة ووسائل الأعلام عدد الضحايا من أبناء العراق نتيجة الأعمال الإرهابية والاجرامية لعام ٢٠٠٥. وأشارت الحصيلة إلى استشهاد "١١٥٧٢" بينهم "١٦٣٩" شرطيا و"١١٢٨" من الحرس الوطني وأصيب "٩٠٤٣" عراقيا.

مشروع قانون تنظيم العمل الصحفي في إقليم كوردستان

الفصل الثالث/ إلغاء الصحيفة والتنازل عنها

المادة السابعة

تعتبر الصحيفة ملغية في إحدى الحالتين الآتيتين:

اولاً/ اذا لم تصدر خلال ستة أشهر من تاريخ إعتبارها قائمة بدون عذر مشروع.

ثانياً/ اذا توقفت الصحيفة عن الصدور للمدد المبينة أدناه:

١. الصحيفة اليومية لمدة ثلاثين يوماً متصلة.

٢. الصحيفة الأسبوعية التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الاسبوع لثمانية أعداد متتالية.

٣. الصحيفة النصف الشهرية والشهرية التي تصدر بصورة منتظمة في مدة تزيد عن الأسبوع لأربعة أعداد متتالية.

٤. الصحيفة الفصلية لثلاثة أعداد متتالية.

المادة الثامنة

أولاً/ مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في هذا القانون يحق لصاحب الصحيفة التنازل عنها للغير كلا او جزءاً على ان تراعي في ذلك الشروط الآتية:

١. ان ينشر المتنازل إشعاراً برغبته في التنازل قبل "٣٠" ثلاثين يوما من التاريخ المحدد لوقوعه في صحيفة يومية.

٢. ان تتوفر في المتنازل له الشروط المنصوص عليها في هذا القانون التي تسمح له بتملك الصحيفة.

ثانياً/ يحق لأي شخص الأعتراض على هذا التنازل خلال مدة "١٥" خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الرغبة لدى محكمة التمييز.

الرد في الصحف

المادة التاسعة

اولاً/ اذا نشرت الصحيفة مادة صحفية تتضمن معلومات غير صحيحة فيحق للشخص الذي تتعلق به المادة الصحفية المنشورة أو احد ورثته الرد على الخبر او المقال او المطالبة بتصحيحه وعلى رئيس التحرير المسؤول نشر الرد او التصحيح مجانا في أول عدد يلي تاريخ ورود الرد في نفس المكان وبالحروف نفسها التي نشر بها المادة الصحفية في الصحيفة.

ثانياً/ على الصحيفة نشر الرد او التصحيح وبعكسه تعاقب بغرامة لا تقل عن "١٥٠,٠٠٠" مائة وخمسون الف دينار ولا تزيد على "٣٠٠,٠٠٠" ثلاثمائة الف دينار.

المادة العاشرة

لرئيس التحرير رفض نشر الرد او التصحيح الذي يرده بمقتضى المادة "٩" أعلاه من هذا القانون في الحالات الآتية:

١. اذا كانت الصحيفة قد صححت المادة المنشورة قبل ورود الرد او التصحيح اليها بصورة دقيقة وكافية.

٢. اذا كان الرد او التصحيح موقعاً بأسم مستعار أو مكتوبا بلغة غير اللغة التي حرر بها المادة المنشورة المردود عليها.

٣. اذا كان مضمون الرد أو التصحيح مخالفا للقانون.

٤. إذا ورد الرد بعد مرور "٩٠" تسعين يوما من المادة المنشورة المردود عليها.

المحظورات في الصحف

المادة الحادية عشر

يحظر على الصحيفة نشر ما يأتي:

١. الكتابات والرسوم والاعلانات والاخبار التي تعتبر اعتداء على معتقد لإحدى الطوائف الدينية أو تحقيرا لشعائرها أو التي من شأنها الإساءة الى المصلحة العليا للأقليم أو التحريض على إرتكاب الجرائم أو زرع الأحقاد أو بذر الكراهية أو الشقاق أو التنافر بين مكونات المجتمع.

٢. وقائع الجلسات السرية المتعلقة بأمن الأقليم.

٣. الأخبار والتقارير أو الرسوم والرسائل والكتابات أو الاعلانات والصور المنافية للآداب العامة.

٤. التحريض على العنف أو الارهاب.

٥. نشر محضر جلسات المحاكم في أية قضية معروضة عليها قبل صدور الحكم القطعي فيها الا اذا أجازت المحكمة نشرها.

المادة الثانية عشر

لا تسري أحكام المادة "١١" على ما تستورده المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز البحث العلمي من صحف ومطبوعات شريطة أخذ الموافقات الأصولية المسبقة على أستيرادها.

المادة الثالثة عشر

لا يعفى من المسؤولية الجزائية في جرائم النشر او الكتابة أو الرسم او طرق التعبير الأخرى نقلت أو ترجمت عن مطبوعات صدرت خارج الاقليم.

عين على الحياة

٣ـ الصداقة والإخلاص

ظافر نوح كيخوا

يعد موضوع الإخلاص بمثابة العمود الفقري للصداقة، وهو الأساس الذي تبنى عليه، حيث يبني الإنسان ثقته على إحساسه بالإخلاص للآخر، ولكنه لا يستطيع تقييم هذا الإخلاص إلا في الأوقات والظروف الحرجة، ويكون الإخلاص مسألة سهلة وذلك عندما تسير الأمور على ما يرام، ولكن كون الإنسان يشعر بأنه مخلص لا يعني أن يكون أعمى ويقبل بكل شيء من الآخر بدون تمييز، أي أنه أمر صعب بأن يشعر الصديق المخلص أن عليه أن لا يكون أمينا نحو الآخر، وان يضطر أحيانا لأن يفعل شيئا يعتبره الآخر خيانة، لكن أذ تحدث الصديقان عن الاخلاص والخيانة وأوضح أحدهم للآخر الشيء الذي يهدد أمانته نحو نفسه ونحو صديقه، فذلك بدوره يؤدي إلى إغناء وإثراء الصداقة وتحصينها بدلا من ضعفها وهدمها. إن خيانة الصديق تسبب ألما حقيقيا ولكن غالبا ما لايكون هناك خيانة حقيقية بالمرة، إذ يكون الأمر مجرد خطأ غير مقصود من جانب واحد يجعل أن يتخذ صاحبنا الثاني لاعتبارات خاصة لمفهوم الصداقة عنده، حيث يؤدي ذلك الى الحكم على العلاقة بالخداع والخيانة ثم الانهيار والانتهاء.

إن هذه النتيجة مؤسفة، ولكن هل توجد وسيلة أخرى نفهم من خلالها ماهية الإخلاص في الصداقة ؟، فعندما يُخدع الشخص في صداقة ما، فأنه يصارع بالبقاء في المرارة واتخاذ قرار بعدم الثقة في أي كائن بالمرة، وذلك بحسب المثل الشعبي "إلي تلدغه الحية بيده يخاف من جرة الحبل" فبعد تلك التجربة لن يخاطر من جديد في صداقة أخرى، بل سوف يتهرب إلى وسيلة سهلة وهي الانغلاق عن شيء أسمه الصداقة وذلك نتيجة حكمه عليها بالخيانة، وهذا الحال يذكرني بموقف وهو "عندما يحب الصاحبان نفس الفتاة أو تحب فتاتان نفس الفتى" فقد يخلق ذلك قصصا مسلية، ولكن لو حدث ذلك حقيقة يكون الأمر مأساويا، ويسبب تمزقا كبيرا وبالأخص لو كانت محبوبتهما المشتركة ترغب في التلاعب بمشاعرهم لغرض معين، ومثل هذا نشاهده كثيرا في القصص والافلام لما له من تأثير عاطفي لدى القارئ أو المشاهد.

يختلط مفهوم الإخلاص بالخوف أحيانا، ويصبح الإخلاص مرادفا بتكرار عقيم، وليس مرادفا للحياة التي هي تحركنا في ذاتها، إن تلك الحركة هي التي تقود إلى لقاء أناس يكونون ذوي أهمية وتأثير كبير في حياتنا وكي نتغذى من إخلاصهم فيبحث الإنسان دائما عن العلاقات القوية كي تسنده من خارج الأسرة، فيهتم باختيار أصدقائه بنفسه، إذ إن غالبا ما يجد صعوبة كبيرة في مصادقة أولئك الذين هم مخلصون وجيدون ومفيدون. فالصداقة أفضل ما في حياتنا، و الإخلاص أفضل شي في الصداقة.

هل سننافس روما!!

بهرا ـ سمر منير

من منا لم يلاحظ يوماً خارطة العراق بكل بهائها وجمالها، أي شخص منا زار العراق كله وتمتع بجغرافية هذا البلد وغرابة طبيعته.. فمن أراد أن يرى السهول والبحر يتجه جنوبا لينعم بأحلى بساتين وأهوار وأراضي خصبة.

ومن أراد أن يرى الجبال وروعة الشلالات يتجه شمالا، ومن أراد أن يرى الحضارة سيجدها متجذرة في كل مدينة من أرض العراق ومن سعى لرؤية الإرث الديني سيدهش لأن العراق يضم إرثا دينيا رائعا يشمل جميع الديانات تقريبا.

وهكذا كل من سيسعى لرؤية تنوع الجغرافية أو من يبحث في شيء ما سيجد كل شيء في العراق العظيم، أما اليوم وهي آخر المفاجآت من أرض الرافدين لشعوب العالم وبالتأكيد لأن العراق الآن في مرحلة إزدهار وانفتاح على العالم المتقدم ويسعى الحالمون والحاكمون فيه الى أن يضعوا بلدنا مع دول العالم المتقدمة وهذا واضح من الديمقراطية والآراء الحرة التي يعبر عنها أصحابها في كل مكان وهذا واضح في المظاهرات والاحتجاجات والانتقادات ووو...الخ، والأهم وأعتقد أن إخوتنا "الحالمون الحاكمون" يسعون الى تحقيقه أن نعود مرة أخرى كما كنا عاصمة يشار لها بالبنان أو كما تقول السيدة فيروز "عيناك يا بغداد أغنية.. يغني الوجود بها ويختصر"

والواضح أن الغنى بل والطوفان بدأ يغزو كل شوارع عاصمتنا الحبيبة، فالشتاء كما هو معروف يحمل المطر والمطر ينزل الى الأرض والأرض تستقبله بكل حب!، لكن في بغداد قررت أمانة بغداد "والله أعلم طبعا" أن تنافس مدينة "روما" بحضارتها ومنحوتاتها ونافوراتها وبحيراتها وأن تمنح الحرية لا للفرد العراقي فقط بل للمطر الساقط على الأرض حتى صارت حرية المطر! من منا توقع يوما ان تصبح بغداد عاصمة المياه مثل "روما أو فينيسا" مثلا!.

لكنها فكرة عبقرية أن نكون عاصمة نظيفة مليئة بالنافورات والبحيرات الطبيعية والتي نراها اليوم في معظم شوارع وأزقة وأحياء عاصمتنا بغداد.. فهل سننافس "روما" يوما ويكون لنا بحيرة أمنيات.. أتوقع ذلك ولكن الفرق الوحيد أنه بحيرة أمنياتنا ستبقى ضحلة المياه.. فيالها من منافسة رائعة مع نافورات وبحيرات "روما"!.

صورة وتعليق
عدسة: عبد الجبار ناصر

حتى جسور المشاة لم تسلم من العبث!!، والمشكلة أنها باقية دون إصلاح، وقد أسمعت لو ناديت حيا..